الفصل الخامس

التكامل الاقتصادي

obeikandl.com

obeikandl.com

ركّز جزء كبير من هذا الكتاب على جهود اندماج القوى الكبرى في ترتيبات تعاونية لكي تتمكن هي والولايات المتحدة من أن تعالج بنجاح التحديات الكامنة في عالم شامل كعالمنا. ولكن بعداً آخر لهذا التكامل يشمل أولئك الذين يمكن وصفهم بأي شيء سوى أنهم قوى كبرى، أي أكثرية شعوب العالم التي تميل حياتهم إلى تعريفها بما تفتقر إليه.

هنالك ثلاثة مسوغات لضمّ هذا الموضوع إلى الكتاب باعتباره مسألة سياسة خارجية أو مسألة أمن قومي. المسوغ الأول إنساني. ثمة شيء خطأ أساسي ومتأصل في عدم تمكن الكائنات البشرية من أن تعيش حياة كاملة، إذا أخذنا في الاعتبار التقدم الحديث في الرعاية الصحية وإنتاج الغذاء. وفي هذا الزمن بالذات يوجد عدد كبير جداً من الرجال، والنساء، والأطفال الذين ينتمون إلى هذه الفئة.

الحجة الثانية استراتيجية. إن المجتمعات التي يسود فيها الفقر أو تنتشر فيها البطالة معرضةٌ لنوعٍ خاص من عدم الاستقرار والنزاع الداخلي، وهذان بدورهما يؤديان إلى مشقات بشرية كبيرة أو أسوأ من ذلك.

هذا أحد الدروس التي نستمدها من تجارب تسعينيات القرن العشرين في يوغوسلافيا السابقة.[69] إن المجتمعات ذات الاقتصاد الضعيف والنظام السياسي المتهالك هي أشد تعرضاً لاستغلالها من جهاتٍ خارجية، سواء أكانت هذه الجهات منظمات إجرامية، أو

جماعات للمتاجرة بالمخدرات، أو إرهابيين. والمناطق التي لم تتأكّد فيها السيادة إنما هي عبارة عن فراغاتٍ من السهل تماماً أن تملأها قوى يمكن وصفها بأية صفةٍ سوى أنها خيِّرة.

الحجة الثالثة اقتصادية. فالمجتمعات التي ترتفع فيها معدلات البطالة وتفتقر إلى مدخراتٍ مالية، ويتدنّى فيها النمو أو ينعدم، وينخفض معدّل حصة الفرد من الناتج العام المحلّي، مصيرها أن تكون مجتمعات لا تصلح لأن تكون شريكاً تجارياً جيّداً أو جاذبةً للاستثمار من الولايات المتحدة أو من أي بلدٍ آخر. بعكس ذلك، تصبح هذه الأماكن أماكن لاستنزاف الموارد، وتشتد حاجتها إلى مبالغ ضخمة من المساعدة لمجرّد تعويمها وإبقاء الناس فيها على قيد الحياة.

حجة القيام بعملٍ ما لتغيير الوضع الراهن في هذه البلدان هي حجةٌ قويّة. ذلك أن الامتناع عن القيام بعملٍ ليس خياراً، لا سيما وأنه ليس هناك ما يدل على أن الأمور سوف تتحسّن بدون مشاركة من الخارج.[70]

هنالك ما يقدَّر بثلاثة بلايين إنسان-نصف سكان الكرة الأرضية-يعيشون عند مستوى الفقر أو أدنى منه، أي بما يعادل دولارين في اليوم أو أقل من ذلك. ويعيش خمسون بالمئة تقريباً من أفقر سكان العالم في الصين والهند، وثلثا أفقر الناس نجدهم في ستة بلدانٍ فقط هي الصين، والهند، وإندونيسيا، وباكستان، ونيجيريا، وبنغلادش. وهكذا فإن حصة الأسد من فقراء العالم

موجودةً في البلدان ذات العدد الكبير من السكان وهؤلاء أحوالهم على أقل تقدير حسنة جزئياً وبالتالي فإنهم غير مؤهلين دائماً لنيل شيءٍ من البلايين التي تقدمها البلدان الأغنى بالدولار،و اليورو، والينِ، كمساعَدة غير مباشرة أو من خلال مؤسسات إقليمية وعالمية مختلفة.

أفضل استراتيجية لمساعدة الفقراء في بلدانٍ كالصين والهند هي تشجيع السياسات التي تدعم النمو الشامل في اقتصاديات تلك البلدان. يتجه عدد الفقراء إلى الانخفاض بنسبة اثنين بالمئة كلما ارتفع الناتج العام المحلّي في بلدٍ ما بنسبة واحد بالمئة.[71] هنالك أفكارٌ كثيرة بشأن توليد معدلات نمو أعلى، ولكن الفكرة السائدة تحبذ إجراء إصلاحاتٍ من قَبِيل تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي والملكية الحكومية (أو زيادة الملكية الخاصة)، وإقرار حُكم القانون وممارسات المُساءَلة الحديثة جنباً إلى جنب مع نظامٍ ضريبيٍّ مُنصِف، واجتثاث الفساد، والتخفيف من متطلبات الترخيص، وبصورةٍ خاصة حماية حقوق الملكية. هنالك أيضاً حاجة إلى هيكليات اجتماعية من قَبِيل نظام تعليم حديث وقوانين تضمن فرص التعليم للبنات والنساء. إن العديد من الإصلاحات التي تُحَسّن فرص النجاح الاقتصادي هي عناصر مهمّة في ترويج الإصلاح الديمقراطي أيضاً. ونتيجةً لذلك هنالك اتجاه إلى تعزيز الانفتاح السياسي والاقتصادي. والهدف هو خلق بيئاتٍ تُشجِّع النشاط الاقتصادي الإنتاجي وتجتذب الاستثمار الأجنبي، لأن

تدفق الاستثمار الأجنبي في سائر أنحاء العالم هو بمثابة تدفُق مساعدات كبيرة وضئيلة. مع ذلك يجب على البلدان أن تتنافس من أجل الحصول على استثمار، وهذا الاستثمار يميل إلى التوجُّه نحو الأماكن الأكثر تطوُّراً والواعدة، وليس إلى بلدانٍ معظم مواطنيها فقراء.

ما بين 500 مليون إنسان وبليون إنسان يعيشون في بلدانٍ مصنفة بأنها فقيرة. وإحدى أدوات معالجة الفقر المستمر هي تقديم المساعدة للتنمية. تُقدِّم حكومة الولايات المتحدة أكثر من 16 بليون دولار سنوياً لهذه الغاية، أي أكثر مما يقدّمه أيّ بلدٍ آخر، ولكن أقل مما تقدّمه معظم البلدان الغنية إذا كان المقياس هو نسبة الدخل الوطني. ومما يزيد من تخفيف تأثير مساعدة الولايات المتحدة الموجَّهة لمكافحة الفقر في العالم أن معظم المساعَدة موجَّه إلى الإغاثة في حالات الكوارث (بدلاً من توجيهها إلى التنمية الاقتصادية وإلى بلدانٍ تُعتَبَر استراتيجيةً (مثل مصر، وباكستان، وكولومبيا، والأردن) بدلاً من إرسالها إلى البلدان الأشد فقراً.[72]

غير أن مستويات المساعدة التنموية الأعلى والأفضل في استهدافاتها لن تكون بلسماً شافياً. فالمساعدات المتزايدة يمكن أن تسبب ضرراً أكثر مما تأتي بالخير إذا سُمح للحكومات أن تتابع تنفيذ سياسات سقيمة وأن تتجنب إجراء إصلاحات مؤلمة ولكنها ضرورية[73] يجب أن يكون شرط المساعدة تبعاً لإصلاحات

اقتصادية وسياسية معينة. ولذلك فإن إيجاد حساب تحدي الألفية (MCA) خطوة في الاتجاه الصحيح. إن حساب تحدي الألفية الذي أعلنه الرئيس بوش في أواخر العام 2002 يجعل عدة ملايين الدولارات من المساعدات الإضافية للتنمية متاحة كل عام للبلدان التي تتبنى سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية "سليمة" أي سياسات تحبذ القطاع الخاص في المجتمعات التي تتحلى بما يكفي من الشفافية وبُعد النظر لردع التبذير والفساد، كما تتمتع بقدر كبير من الديموقراطية.وبذلك تصبح المساعدة الإضافية مكافأة وحافزاً إلى الإصلاح. في شهر يوليو من عام 2004 جرى ترشيح سبعين بلداً من قبل مجلس شركة تحدي الألفية للتنافس على المساعدة في السنة المالية القادمة[74].

لكن المشكلة تظل قائمة، فالعديد من أشد البلدان بؤساً لا يمكنها أن تتأهل، وأسوأ من ذلك أن تنجح في المنافسة للحصول على تمويل. إحدى المبادرات التي بدأت تترسخ (ويعود معظم الفضل إلى مساندة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) هي إعفاء جانب كبير من الدين، بل الدين بكامله، المستحق من أفقر البلدان في العالم (معظمها في إفريقيا) للبنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية التي تقدم قروضاً. اقترن بهذه المبادرة اقتراح يقضي بأن تكون المساعدات الجديدة منحاً (بدلاً من قروض) لهذه البلدان نفسها تحاشياً لخلق أعباء ديون جديدة.

لا مفر من بعض المساعدات المباشرة. إن الأموال التي تقدم لمنع أو معالجة أو التعامل مع عواقب نقص المناعة المكتسبة الإيدز (HIV\AIDS) وغيره من الأمراض كالملاريا يطبق عليها ذلك، فمساعدة من هذا القبيل ليست إلزامية إنسانيا فحسب بل هي حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ما من بلد يمكنه أن يزدهر إذا كان عدد كبير من سكانه الذين في سن العمل تحول أمراضهم دون ممارستهم العمل وإذا كانت مبالغ ضخمة من أموال الحكومة مطلوبة للرعاية الصحية.

ولكن لعل التجارة هي الأداة الأقوى لتحقيق انتشال أعداد كبيرة من ملايين الناس من وهدة الفقر. لقد استنتج محلل محترم "أن فرصة تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات إلى مزيد من الأسواق المنفتحة قد تكون أثمن فائدة توفرها سياسات البلدان الغنية للفقراء في البلدان النامية"[75] إن قرار الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغنية نسبيا بتخفيف تدريجي للتعرفات الجمركية وكوتا الاستيراد بالنسبة لصادرات البلدان الفقيرة، من المنتجات الزراعية، والمنسوجات، والأدوات المنزلية، والقيام بالعمل نفسه بشأن دعم الصادرات من منتجاتها الزراعية، يمكن أن يكون له تأثير دراماتيكي. بإمكان ملايين الناس عمليا أن ينتقلوا إلى ما فوق خط الفقر في غضون عقد من السنين بتكلفة متواضعة تتحملها البلدان الأغنى. هذه هي خلاصة التكامل في العمل.

obeikandl.com

تكامل من يملكون

تجمع التجارة بين جميع بلدان العالم في شبكة علاقات تعود عليها بالفائدة الاقتصادية تبادليا. إن وجود علاقات تجارية مفيدة تبادليا يؤدي مهمة ردع النزاعات، إذ تعمد الحكومات إلى التفكير مرتين قبل اتخاذ خطوات لقطع هذه العلاقات أو تدميرها.

غير أن التجارة تشكل تحديا كبيرا لقادة القوى الكبرى وغيرها. فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، والإرهاب،وانتشار الأسلحة النووية، المسألة في معظمها هي استعداد القوى الكبرى لمطالبة الآخرين بالتزام معايير معينة وسلوك معين والتعاون لإيجاد العلاج عند انتهاك المعايير. وبتعبير آخر، المسألة هي استعداد القوى الكبرى لسلب سيادة بعض الدول الأخرى في ظروف معينة. في حالة التجارة، الدول الكبرى هي التي يجب أن تكون مستعدة لتقديم نفسها للمساءلة وأن تتنازل عن بعض جوانب سيادتها إلى منظمة التجارة العالمية.

إن منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت في عام 1995 لتخلف الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة مفوضة بوضع قواعد للتجارة العالمية. ليس مطلوبا من أحد أن ينضم إلى منظمة التجارة العالمية ولا يُرغَم أحد على البقاء عضوا فيها. إن المشاركة (وهذا ما يفعله قرابة 150 بلداً) في هذه الهيئة فوق القومية التي تملك سلطة اتخاذ القرار في الخلافات التجارية، والتي تصر على إيجاد العلاج، هي مسألة اختيارية، كما هو قرار قبول وتنفيذ أحكام قضاة منظمة

التجارة العالمية في خلافات تتعلق بالتجارة. كل ذلك بُني على فكرة أن العمل بموجب نظام للتجارة له مثل هذه الهيكلية مفيد للحكومات، حتى ولو جاءت قرارات معينة ضدها.

هدف السياسة الخارجية في مجال التجارة هو جعل التأييد الدولي لحرية انتقال السلع والخدمات عبر الحدود شاملا قدر الإمكان. تقدر دراسة أجريت مؤخرا أن دخل الولايات المتحدة هو أعلى من تريليون دولار سنويا بفضل التكامل الاقتصادي، ويمكن أن يرتفع بمبلغ إضافي قدره 500 بليون دولار سنويا إذا كانت التجارة العالمية حرة فعلا.[76] التفسير مرجعه إلى حجج أساسية تدعم حرية التجارة: وهذه الحرية هي أحد المكونات القوية للنمو الاقتصادي، وتدني التضخم، وإعطاء الخيار للمستهلك، والتحديث، وإيجاد فرص عمل، والتنمية، والإنتاجية. وهذا ينطبق على الدول الغنية بنفس قوة انطباقه على الدول التي تطمح لأن تكون غنية.[77]

القضية الاقتصادية الكلاسيكية دفاعا عن حرية التجارة قضية قوية. إنها تسمح للبلدان بأن تتخصص في أفضل ما تنتجه، وهذا بدوره يجعل صادراتها قادرة على المنافسة ووسيلة لتوليد الثروة. في هذه الأثناء تتمكن المستوردات من تموين البلد بسلع وخدمات أقل ثمنا، وفي الوقت ذاته إدخال تقنيات جديدة إلى البلد وتوفير خيارات له. والتجارة ليست مرتبطة بإيجاد فرص العمل بحد ذاته بقدر ارتباطها بفرص العمل التي تعطي مردودا ماليا

أكبر، لأن فرص العمل مرتبطة وسطيا بمردود الصادرات بنسبة 10-15 ٪ أكثر من فرص العمل الموجهة إلى السوق الداخلية فقط.

والتحدي هو تضييق، وبالتالي وضع حد، للإستثناءات أو المجالات التي لا تكون فيها التجارة، ومن ضمنها تجارة المواد الزراعية والخدمات، منفتحة. إن حواجز التعرفات وغير التعرفات، بما في ذلك الحصص quotas يجب إلغاؤها، وإلغاء دعم الأسعار. كذلك فإن دعم الصادرات له أثر تشويهي إذ يجعل السلع والخدمات أقدر مما تستحق على المنافسة. هذا الدعم يجب التخلص منه تدريجيا.[78]

لكل من القوى الكبرى سجل لا يخلو من عيب. وكل واحدة منها تشكل أحيانا (بعضها أكثر من الأخرى) عقبة أمام تحقيق نظام تجارة عالمي منفتح بصورة حقيقية. ومن الواضح أن الصين تحقق تقدما في الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها عندما انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في شهر ديسمبر 2001. لقد خفضت التعرفات الجمركية وفتحت مجالات مهمة من أسواقها. وارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين حتى بلغت 35 بليون دولار سنويا ولكن يوجد عجز عند الصين من عدة وجوه فالملكية الفكرية لا تُحتَرم في أحيان كثيرة. والمشاريع المشتركة مع شركات أجنبية تواجه في غالب الأحيان أنواعا من العراقيل التي تجعل من الصعب أن تعمل هذه الشركات الأجنبية في أجزاء من الاقتصاد كالبناء. وبقيت العملة الصينية محافظة على نسبة متدنية اصطناعيا مقابل

الدولار، وهذا ما يجعل أسعار الصادرات الصينية متدنية ويوفر لها ميزة تنافسية، بينما يجعل صادرات البلدان الأخرى إلى الصين أغلى ثمنا. وهذا ما يفسر جزئيا الفائض الصيني الكبير في تجارتها مع الولايات المتحدة.

روسيا مشكلة مختلفة. فهي لم تنضم بعد إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وهي تحافظ على عدد كبير من التعرفات الجمركية التي تثبط المستوردات. ثم إن هناك حواجز غير حواجز التعرفات (مثل الإجراءات الصحية وكل أنواع متطلبات الترخيص) وهذه فعليا حواجز تجارية، تجعل من الصعب أو من المستحيل دخول السلع إلى روسيا أو، بواسطة المطالبة بشروط خاصة، يجعلها غالية إلى حد أنه يصبح من الصعب بيعها. وروسيا، على غرار الصين، لها سجل ضعيف في مكافحة القرصنة في مجال الملكية الفكرية. ولكن محادثات الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية مستمرة بين روسيا والمنظمة - لقد قال الرئيس فلاديمير بوتين "نحن معنيون بمزيد من اندماج الاقتصاد الروسي بالاقتصاد الدولي بما في ذلك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفق شروط تعود علينا بالنفع.[79] علاوة على ذلك لا بد من أن يساعد نمو الروابط التجارية بين روسيا والاتحاد الأوروبي بمرور الزمن، في وفاء روسيا بمتطلبات منظمة التجارة العالمية وبالتالي يساعد في جعل روسيا قادرة على الانضمام إلى المنظمة.

obeikandl.com

أما الهند فإنها أكثر انفتاحا بكثير مما كانت خلال العقود التي كانت تتناغم فيها مع الاشتراكية وتتبع سياسة سيطرة الدولة على الاقتصاد. إن الهند عضو في منظمة التجارة العالمية وقد نمت تجارتها نموا ملحوظا. ولكن الهند أيضا تحافظ على معوقات عالية من التعرفات وغير التعرفات. إن متطلبات الترخيص تكاد تكون أحيانا مستحيلة التحقيق. وبعض المستوردات محظورة نهائيا. كما أن الهند أيضا لها سجل لا يرضي من حيث حماية الملكية الفكرية.

الشريك الأكبر والمفرد للولايات المتحدة في المجال التجاري هو الاتحاد الأوروبي (مع أن ما من دولة أوروبية بمفردها قادرة على التنافس مع كندا أو المكسيك عندما يتعلق الأمر بالعلاقات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة). إن الاتحاد الأوروبي هو أحد أركان منظمة التجارة العالمية. والمشكلة الكبرى مع الاتحاد الأوروبي هي سياساته الزراعية. إن مبالغ الدعم الكبيرة توفر للمزارعين الأوروبيين ميزات تفوّق على المزارعين الذين يودون تصدير منتجاتهم إلى أوروبا. ومبالغ الدعم ليست محصورة بالزراعة، ذلك أن شكوى قدمتها الولايات المتحدة في عام 2004 تتعلق بمبالغ الدعم الحكومي لمؤسسة ايرباص، أكبر مؤسسة لصناعة الطائرات في أوروبا. ومما يزيد أيضا صعوبة الراغبين في التصدير إلى أوروبا الحواجز المختلفة عن حواجز التعرفات (مثل الحواجز المتعلقة بهندسة الجينات (المورثات) مما يجعل من المستحيل للعديد

من منتجي اللحوم والطيور الداجنة في أمريكا دخول السوق الأوروبية.

إن اليابان هي إحدى الدول التجارية الرئيسية وهي تفي معظم الأحيان بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. لقد حدث تقدم في إقناع اليابان بأن تنفتح على الاستثمار الخارجي. غير أنه ما يزال من الصعوبة بمكان اختراق قطاع الخدمات والأعمال كالمصارف والتأمين، وهنالك دعم وميزات أخرى تحصل عليها الشركات اليابانية. غير أن المشكلة الكبرى تكمن في الزراعة وحماية اليابان لمزارعيها من خلال مبالغ الدعم والحواجز التي تضعها أمام الاستيراد.

لكن قبل كل شيء، كان نمو التجارة كبيراً منذ الحرب العالمية الثانية وأسهمت إسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي والازدهار. ويتمثّل التحدّي في ديمومة النمو، وهذا يتوقّف في جزءٍ كبيرٍ منه على قدرة العالم أن يتوصّل إلى جولةٍ جديدة في المباحثات التجاريّة تأخذ في الاعتبار الزراعة، والخدمات، واحتياجات البلدان النامية. إن الاتفاقيات الإقليمية والثنائية حول حريّة التجارة ليست البديل لترتيبات عالمية، لأن الاتفاقيات الأكثر محدودية لا تستطيع أن تُعالِج موضوع الدعم، وفي أكثر الأحيان تُحدِث تمييزاً ضدّ البلدان غير المشمولة بالاتفاقيات.

وللحيلولة دون حدوث ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن تتولّى القيادة. لكن القيادة تستدعي ما هو أكثر من التحريض. معنى ذلك

الالتزام بتخفيفٍ تدريجيٍّ لما تبقّى من أوجه السياسة التجارية للولايات المتحدة التي تتعارض مع التجارة الحرّة، أو التخلُّص منها فوراً. تَشمَل هذه الأوجه التعرفات الجمركية، والكوتا، ودعم الأسعار، ودعم الصادرات. وتشمل أيضاً المبالغ التي تُدفَع دعماً للمنتجات الزراعية والتي تُكَلِّف البلدان النامية بلايين الدولارات سنوياً بشكل خسارة صادرات وأسعار مخفّضة بطريقة اصطناعية.[80] إن إصلاحاً كهذا جوهريٌّ لكي تكون الولايات المتحدة في وضعٍ يسمح لها بالتأثير على غيرها. والجانب الأعلى للقيام بهذا الالتزام هو أنه يجعل بالإمكان حدوث جولة تجارية جديدة ترتد بالمنفعة ليس فقط على الولايات المتحدة بل على العالم بأجمعه.

غير أن العمل السياسي في مجال التجارة لا يساعد الولايات المتحدة أن تكون قدوةً في سلوكها. والسبب هو أن الذين يكسبون من التجارة، أي كل الناس تقريباً لا يُدركون ذلك دائماً. إن المنافع، سواءٌ أكانت معدلاتٍ أدنى للتضخم أو خياراً أوسع أمام المستهلك، أو وجود فرص عمل تعتمد على التصدير، هي في أكثر الأحيان خفيّةٌ أو تظهر للبصر جزئياً. غير أن الذين يُكابدون من خسارةٍ في التجارة يشعرون بذلك شعوراً حاداً. ويُوَجَه اللوم خطأً إلى المستَوردات في أكثر الأحيان، لأنها مسؤولة عن فقدان فرص العمل، في حين أن الإنتاجية أو التكنولوجيا هي المذنبة. ومع أن أعداد الذين يفقدون فرص عملهم بسبب التنافس هي أعدادٌ

متواضعة، فإن التوتر الذي يُحدثه هؤلاء الأفراد في العمل السياسي ليس متواضعاً.

وصل العمل السياسي في مجال التجارة إلى الذروة في عام 2002 عندما واجه كثيرون من منتجي الفولاذ في الولايات المتحدة مستقبلاً مجهولاً. لقد تضاعف الضغط على إدارة بوش لكي تبادر إلى المساعدة. فَرَضَ الرئيس بوش في شهر مارس 2002 تعرفات على أنواعٍ من منتجات الفولاذ لمدة ثلاثة أعوام. وقيل إن الهدف كان إعطاء المنتجين المحليين فترة تنفّس من أجل إجراء تغييراتٍ تساعدهم في مواجهة التنافس الدولي بصورةٍ أفضل. لكن الرئيس بوش ألغى التعرفات بعد ذلك بأقلٍّ من عامين، أي في شهر ديسمبر 2003 في مواجهة حكمٍ أصدرته منظمة التجارة العالمية ينصُّ على أن التعرفات لا تتناسب مع الالتزامات التجارية للولايات المتحدة، وفي مواجهة تهديدٍ من الاتحاد الأوروبي بالرد على التعرفات. ولا تقلُّ أهمية عن ذلك في قرار تغيير المَسلَك، شكاوى الشركات الأميركية التي تستعمل الفولاذ بسبب ارتفاع ثمنه، فخسرت هذه الشركات بالنتيجة فرص بيع منتجاتها وفرص عملٍ وخشيت من عواقب ردٍّ أوروبي.[81]

في عام 2003 ومطلع عام 2004 كان هنالك مثالٌ أحدث عن السياسة الخارجية اتخذ شكل نقاش حول إيجاد مصادر خارجيّة، وهو أسلوب اتبعته شركات مقرها في الولايات المتحدة لإعطاء أعمال إلى شركات مكانها وراء البحار وتعرِض تكاليف أدنى وكفاءة أعلى. بهذه العملية تفقد الولايات المتحدة نحو 300.000 عمل

مكتبي سنوياً، ولم يكن مفاجئاً أن صدرت دعوات "لعمل شيءٍ ما" بهذا الشأن.

مع ذلك تكون أحياناً عبارة "فقط امتنع عن عمل شيءٍ ما، وابقَ مكانك هناك" أفضل مساق للعمل. هنالك من يجادل بأن ما يلي هو أحد مساقات العمل: 300.000 فرصة عمل من مجموع قوة اليد العاملة الذي يربو على 115 مليوناً هي نسبةٌ مئوية متواضعة. إن الغالبية العظمى من فرص العمل في الولايات المتحدة لها مقراتٌ محلية وليست معرضة لمصادر خارجية. تحصل الشركات الأميركية على مكاسب من حصولها على خدمات أرخص وتصل في أوانها مع ذلك فإنها خدمات عالية الجودة، مما يجعلها أقدر على المنافسة. تزداد الثروة وراء البحار، وهذا أمرٌ جيّد للشركات الأميركية التي تصدِّر إنتاجها من وراء البحار. في هذه الأثناء يتحرر رأس المال الذي كانت تُدفَع منه رواتب وتعويضاتٌ أُخرى بحيث يُستعمَل في خلق فرص عمل جديدة وأعلى قيمةً داخل الولايات المتحدة.[82]

هذا لا يعني عدم وجود خاسرين من جراء التجارة الحرّة. الواقع أنه يوجد خاسرون. فمن الممكن أن تخسر شركات فردية أو عمال أفراد من خلال المنافسة. وعندما يَحدُث ذلك، ولا بدَّ أن يحدث، لا يكون الرد الصحيح بحماية فرص العمل الموجودة (وهذا دائماً يُثبِت أنه مكلفٌ ويستدعي رداً من شأنه فقط أن يخفض قدرة الصادرات الأميركية على المنافسة) بالأحرى يكون الرد الصحيح بتقديم مساعَدة تعويضية إلى العامل المتضرّر. ومثل هذه المساعَدة

يمكن أن تتخذ شكل منحةٍ أو قرض، ويكون لهذه المساعدة أعظم قيمةٍ إذا كان هدفها ليس فقط انتشال العامل في مرحلة انتقالية صعبة بل أن توفّر له أو لها مهاراتٍ يحتاجها أحدهما لإيجاد فرصة عمل جديدة. ومما يساعد العمال الأفراد أيضاً فتح حسابات تقاعد محمولة ولها ميزات من حيث الضرائب وحسابات للرعاية الصحيّة، وتكون هذه الحسابات مرتبطة بالإنسان الفرد بدلاً من الوظيفة. ومن المهم أن تتوفّر هذه الفوائد للعاملين في قطاع الخدمات وليس فقط للعاملين في قطاع التصنيع.[83]

التعلُّم على مدى الحياة مع إعادة التدريب أمرٌ مركزيٌّ للمحافظة على قدرة التنافس. وإذا أخذنا بالاعتبار ديناميكية الاقتصاد العالمي والمدة الأوسع لأعمار العمال فإن العمل في وظيفةٍ واحدة أو اثنتين على أساس أن الشخص العامل أكمل دراسته في المدرسة وهو في مطلع أو منتصف العشرينات من عمره أصبح أمراً خارج إطار زمانه بصورةٍ متزايدة. لقد نوّه أحد المحللين بأن "مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة لا يعتمد على الاحتفاظ بفرص العمل التي تُملأ من مصادر خارجية، بل تعتمد على إيجاد سكانٍ يتمتعون بمهاراتٍ تزداد دائماً.[84] إذا كان هناك سبب للقلق إزاء المستقبل، فالسبب ليس الطلب الحالي على مصادر خارجية، بل يتعلق بحالة التعليم الأمريكي -ضعف نوعية التعليم في مادتي الرياضيات والعلوم وقلة عدد خريجي علوم الكمبيوتر- ولافتقار نسبي إلى موارد مكرسة للأبحاث والتنمية على المدى الطويل.

وهكذا يُلامس النقاش حول المصادر الخارجية موضوعين من المواضيع الأساس في هذا الكتاب. وتحتاج الفرصة المتوفرة إلى مزيد من التكامل الاقتصادي العالمي وليس أقل. ولكي تقود الولايات المتحدة هذا النهج يجب أن تؤكد أنها تملك القوة والكفاءة للازدهار في سوق عالمية تنافسية.

الطاقة

سوق الطاقة العالمية هي مظهر آخر من مظاهر التكامل. في هذا المجال، أيضاً، يختلف الوضع نوعياً. فالولايات المتحدة، إذا كان هناك شيء مفرط في تكامله ضمن سوق الطاقة العالمية، تواجه مهمة سد الفجوة الكبيرة بين ما تنتجه وما تستهلكه. إن هذا الاندماج هو في الواقع شكل مُكلف من أشكال الاعتماد على الغير، وهو يُضعف الأسس التي تقوم عليها الفرصة.

تنتج الولايات المتحدة أكثر قليلاً من سبعة ملايين برميل من النفط يومياً. هذه كمية كبيرة، ولكنها تظل كبيرة إلا عندما ننظر إليها في سياق ما تستهلكه الولايات المتحدة: أي عشرين مليون برميل من النفط يومياً. والفرق يجب تأمينه بواسطة الاستيراد. بعبارة مختلفة، تنتج الولايات المتحدة قرابة 10٪ من إنتاج النفط في العالم ولكنها تستهلك ما نسبته 25٪. وحقيقة أن الصلة بين مستوى استخدام الطاقة في الولايات المتحدة والناتج الاقتصادي (يسمى غالباً "قوة الطاقة) أدنى من مستواه في معظم أنحاء العالم،

لا تغير هذا الواقع. ثم إن الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج من الغاز الطبيعي، مع أن الفجوة هنا (وما ينتج عنها من حاجة إلى الاستيراد) أصغر كثيراً. إن أنواع الطاقة الأخرى، ومن ضمنها الفحم، والطاقة النووية، والكهرباء المولدة من مساقط المياه، والريح، والطاقة الشمسية، لا توفر إلا نسبة ضئيلة نسبياً مما يستهلكه الأمريكيون.

إن المستويات العالية لاستعمال الطاقة والاعتماد على الطاقة المستوردة تنطوي على تكاليف كبيرة للولايات المتحدة والشعب الأمريكي. وهذه التكاليف العالية للطاقة تشكل عبئاً على الأعمال businesses والمستهلكين على حد سواء، إذ إنها تمتص موارد على نحو ما تفعل الضرائب، وتسهم في التضخم، وتجعل البضائع الأمريكية أغلى ثمناً وأقل إقبالاً عليها في بلدان ما وراء البحار. وتسهم تكاليف الطاقة أيضاً في حدوث عجز مالي أيضاً. إن حكومة الولايات المتحدة هي إحدى كبرى الحكومات في استعمال الطاقة. وتُسهم الطاقة المستوردة أيضاً في حدوث عجز في حساب الميزان التجاري الحالي في الولايات المتحدة (أساساً التجارة)، وبذلك تزيد قابلية الاقتصاد الأمريكي للتعرض للأذى ويتشكل ضغط على الدولار. يتطلب الوضع الراهن أن تحول الولايات المتحدة أكثر من 100 بليون دولار سنوياً إلى الخارج ثمناً للطاقة التي تستوردها. وهذا المبلغ يشكل قرابة 10٪ من مجموع العجز التجاري. ثم هنالك الاعتبارات البيئية. فاستعمال النفط، والغاز

الطبيعي، والفحم يُفاقم في ارتفاع حرارة الكرة الأرضية. بإمكان المرء أن يناقش مدى التغير في المناخ ولكنه لا يستطيع أن ينكر جدياً أن التغير في المناخ يحدث فعلاً وأن عواقبه العامة ستكون مسيئة لمعظم الأمريكيين[85].

الاعتماد الأمريكي على الغير في مجال الطاقة يشوه أيضاً سياسة الولايات المتحدة الخارجية وأمنها القومي. هنالك من يحاجّ أن ما هو أهم من التعرض إلى زيادات في الأسعار هو التعرض لانقطاع التموين. فعدم الاستقرار في بعض أجزاء العالم هو مسألة تستوجب الاهتمام إنسانياً. عدم الاستقرار في مناطق النفط الحساسة يعرض للخطر الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات في العالم. وإن ما يحدث في الشرق الأوسط بمعناه الأوسع وفي بعض البلدان الأخرى له شأن أكبر كثيراً مما يمكن أن يكون لولا ذلك، أي لو أن الولايات المتحدة والعالم أقل اعتماداً بنسبة كبيرة على ما تستورده من النفط والغاز المنتج في الشرق الأوسط.

لسوء الحظ أن النفط والغاز يوجدان غالباً في بلدان لا يمكن اعتبار الاستقرار والإنتاج فيها أمراً مفروغا منه. إن ما يقرب من ثلثي مصادر النفط والغاز المعروفة في العالم موجود في الشرق الأوسط الأكبر وفي بلدان كالمملكة العربية السعودية، وإيران، والعراق، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وليبيا. من بين البلدان الأخرى وفيرة الإنتاج فنزويلا (وهي بلد يحكمه شخص من الصعوبة أن يوصف بأنه صديق للولايات المتحدة، وآبار النفط في

هذا البلد تعاني من تكرار توقف العمال عن العمل)، وروسيا (وهي بلد الحكومة فيها على خلاف مع شركات إنتاج النفط في أغلب الأحيان) ونيجيريا (وهي بلد يجتاز درجات متباينة من الصراع المدني). إذا أخذنا في الاعتبار التوازن الوثيق بين الإمدادات العالمية والطلب، فإن أي انقطاع في الإنتاج مهما صغر في أي مكان يمكن أن تكون له عواقب اقتصادية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم.

إحدى الآليات الموجودة للتخفيف من عواقب الإنقطاعات في التموين هي الوكالة الدولية للطاقة. لقد أنشئت هذه الوكالة في عام 1974 وتضم الآن في عضويتها الولايات المتحدة وخمسة وعشرين بلداً آخر. ومطلوب من كل بلد من هذه البلدان أن يحافظ على مخزون من النفط يعادل ما لا يقل عن تسعين يوماً من الاستيراد الصافي، وفي حالة حدوث خلل في التموين النفطي بنسبة سبعة بالمئة أو أكثر يطلب من وكالة الطاقة الدولية أو من بلدان بمفردها، أن تستعمل المخزون النفطي وأن تحد من الطلب الداخلي، وأن تتحول قدر الإمكان إلى أنواع أخرى من الوقود وتزيد الإنتاج المحلي من النفط، وأن تتشارك في النفط مع الدول الأخرى الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية. هذا مجال تكامل فيه العالم بصورة مفيدة في إطار الطاقة – جزئياً للتوازن مع كارتل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك)، وهذا شكل من أشكال التكامل

أضيق حجماً ويخدم مصالح الأعضاء وليس مصالح المجموعة الدولية الأكبر.

سلكت الولايات المتحدة طريق الصواب في متابعتها سياسة تنويع الإمداد. فمن الصواب أن تنتج نفطاً في أكبر عدد ممكن من البلدان وأن تستورد النفط من أكبر عدد ممكن من البلدان. وهذا التنوع الطبيعي أو الجغرافي يخفف من أثر انقطاعات الإمداد من أي مصدر واحد، مع أن الانقطاع من المملكة العربية السعودية (أكبر منتج في العالم) من شأنه أن يكون له أثر هائل. إن استراتيجية من هذا القبيل لها حدود إذا أخذنا في الحسبان مكان تمركز حقول النفط والغاز.

يجادل بعض الناس مطالبين بزيادة امدادات الطاقة في العالم. ويُقال إن مزيداً من النفط والغاز ومزيداً من النفط بصورة عامة يساعد على إبقاء الأسعار منخفضة وهو أيضاً حماية ضد فقدان التموين من أي مصدر بمفرده. ولكن التوسع في الإنتاج يكلف كثيراً جداً، ثم إن المناطق الواعدة باستكشاف النفط هي في الغالب في نفس البلدان التي لها منذ الآن حصة الأسد من الإنتاج العالمي. إننا نزيد اعتمادنا عليها. والمكاسب التي يمكن أن تتحصل من فتح المنطقة البرية الوطنية للجوء في القطب الشمالي بألاسكا ستكون متواضعة ولن تغير الحقائق المتعلقة بمصادر حصول الولايات المتحدة على حاجتها من الطاقة.[86] أكثر من ذلك أن الطلب العالمي على النفط والغاز سيستمر في الازدياد إذ إن

الصين، والهند، وبلداناً أخرى تصبح أكثر تطوراً وأوفر نشاطاً صناعياً. ولذلك لا بد من عمل كبير حتى يتمكن الإمداد من مسايرة الطلب، كما أن الأمل بأن تتفوق إمدادات النفط والغاز تفوقاً كبيراً على الطلب (وبذلك تنخفض الأسعار مما يجعل الولايات المتحدة وبقية العالم أقل تعرضاً لآثار انقطاع الإنتاج) هو أمل بعيد التحقيق إلى أقصى حد.

لذلك يجب أن يكون هدف أية استراتيجية خاصة بالطاقة وجديرة بهذا الاسم أن ينخفض الطلب على الطاقة وأن ينخفض استعمال الطاقة وفي المقدمة استعمال النفط والغاز. هذه هي الوسيلة الوحيدة لتخفيض أثمان السياسة الحالية مالياً واستراتيجياً وبيئياً. بعض ذلك يمكن أن يتأتى من شكل ثان لتنويع مصادر الطاقة، وهذا يعني إيجاد مصادر بديلة للطاقة. والنتائج ذات المعنى لن تحصل إلا بتطور السياسات (أي أن يكون بالإمكان بناء منشآت جديدة للطاقة النووية) وان يكون هناك استثمار كاف وأن تبرهن التكنولوجيا على أنها قابلة للحياة.

إزاء هذه الطموحات غير المضمونة هنالك إمكانية مضمونة لزيادة كفاءة الطاقة وتخفيض استعمال الطاقة[87] هذا يمكن عمله بدون حدوث تأثير عكسي على الاقتصاد الأمريكي. لقد تحسنت كفاءة الطاقة في الماضي بدون أن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. تقول إحدى الدراسات إن استهلاك الولايات المتحدة للنفط انخفض بين عام 1977 وعام 1985 بنسبة 17٪ بينما ارتفع

الناتج العام المحلي بنسبة 27٪ [88] المطلوب إجراء تبديلات في قانون الولايات المتحدة، بدءاً من تغيير النص الذي يصنف سيارات (SUV) بأنها شاحنات خفيفة خارج نطاق القوانين الفيدرالية التي تفرض مستوى أعلى من كفاءة الوقود. إن إثارة متطلبات كفاءة الوقود بصورة عامة ستكون لها نفس التأثير. والضرائب الأعلى على الغاز ولين هي وسيلة أخرى لتخفيض الاستهلاك، أما إذا كان ذلك غير مقبول سياسياً فيمكن استخدام مغريات لجعل الأمريكيين يشترون سيارات هجينة أو سيارات أخرى قادرة على توفير كفاءة أعلى في الوقود.

إن سياسة الطاقة تبرز العديد من المواضيع التي يتناولها هذا الكتاب. العالم شديد التكامل ولكن الولايات المتحدة يجب أن تعمل مع البلدان الأخرى لحماية نفسها من الجوانب العكسية للعولمة. إن المحافظة على النظام في مناطق إنتاج الطاقة هي أولوية عالية. ولكن أهم منها القيام بخطوات تضمن بقاء القوة الأمريكية، والتي تتطلب في هذا المجال تقليص تعرض الولايات المتحدة للعولمة. إن الاعتماد على الغير في مجال الطاقة أصبح بمثابة كعب آخيل للولايات المتحدة. بعد هذا الكلام، نقول إن الفرصة قائمة لعمل شيء في هذا الشأن، وهي فرصة إذا استُغلت ستنتج تأثيراً ثلاثياً يُعطي فوائد اقتصادية وبيئية وفوائد أمن قومي.